البدو والحضر في سورية والأردن ١٨٠٠ ـ ١٩٨٠

نقولا زيادة

كان نورمان لويس يعمل في سورية بين سنتي ١٩٤٢ و١٩٤٥، حيث أخذ يهتم بسكان المناطق الداخلية من البلاد، ويتنبه لما طرأ على السكان من حيث تقبل فكرة الاستقرار. وبين سنتي ١٩٤٨ و١٩٥٥ كان مؤلف هذا الكتاب يقيم في لبنان (وهنا بدأت صلتي به، هذه الصلة التي تحوّلت إلى صداقة) فكان من اليسير عليه أن يقوم بزيارات متعددة للبلاد السورية والأردنية. إلى هذه الرحلات كان نورمان لويس يوثّقُ معرفته عن طريق قراءة رحّالي القرنين التاسع عشر والعشرين، والاطّلاع على التقارير التي كان قناصل الدول الأجنبية، وخاصة بريطانيان، يبعثون بها إلى دولهم.

لكنّ نورمان لويس اضطُرّ إلى الانتقال إلى لندن ليعمل في حقل لم يمكّنه من متابعة دراساته إلاّ لماماً، وأقلّ من ذلك كانت زياراته لسورية. وقد اجتمعت به ثلاث مرات خلال إقامته بلندن، فكان، عندما يصل الحديث بنا إلى هذا الحد الموضوع الذي عُني به ـ أي البداوة والاستقرار في داخل سورية والأردن ـ يأسف لأنّ ساعات عمله لم تكن تسمح له إلاّ بالقليل من الوقت ليمكنه من زيارة المكتبة البريطانية (مكتبة المتحف البريطاني سابقاً) لقراءة بعض النصوص والوثائق.

(*) قراءة في كتاب: Norman Lewis'. **Nomads and Settlers in Syria and Jordan** Cambridge, 1987.

ولما تقاعد سنة ١٩٨١ عاد إلى التصرف بوقته زيارةً لسورية وقراءةً عن موضوعه، وأخيراً وضع الكتاب الذي كان يأمل في كتابته، وأصدرته مطبعة جامعة كمبردج مؤخراً. فهذا حلم أربعين سنة أو يزيد، يتحقق أخيراً.

والكتابُ يتناول ما أصاب جزءًا من سورية والأردنّ، بين سنتي ١٨٠٠ و١٩٨٠، من حيث تبدّل الحياة فيه، من البداوة إلى الاستقرار. والجزء الذي عُني نورمان لويس به هو شريحتان من المنطقة الداخلية الواحدة هي البادية (الشرقية) والثانية (الغربية) وهي التي سمّاها المنطقة الانتقالية. وتمتد هاتان المنطقتان المتجاورتان من شمال غرب الجزيرة الفراتية (جزيرة ابن عمر) في سورية إلى البلقاء في أواسط الأردنّ.

يتألّفُ الكتابُ من مقدمةٍ وعشرة فصول وأربعة ملاحق وثلاثة جداول إحصائية وخمس عشرة خريطة وعشر لوحات وأربعة أشكال عادية. فهو، من الناحية التقنية، لا يشكو نقصاً. وفيه ثبتٌ بالمصادر والمراجع، بحيث يمكن القول إن المؤلِّف جرّب جهده أن يصل إلى أكبر عدد منها، ولو أنه يقول إنه لم يستطع أن يضع يده على كل ما أراد وأحبّ من المصادر.

وموضوع الكتاب، كما ذكرنا، هو دراسة للتطور الذي تعرضت له المنطقتان المذكورتان وسكانهما من حيث الانتقال من حياة بدوية متنقلة إلى استقرار قروي فلاحي. ولا يغفل المؤلف، بطبيعة الحال، عن تَقَصّي الأسباب التي كان لها دورٌ في ذلك. فنقطة الانطلاق في عمل نورمان لويس هي: أرضاً المنطقتان، وَزَمَناً ١٨٠٠ ـ ١٩٨٠، ولكن نورمان لويس وجد أنه لن يتمكن من وضع دراسةٍ وافيةٍ حتّى لهاتين المنطقتين بالذات، فاضطر إلى قَصْر كتابته على أجزاء منهما ومن المنطقة الانتقالية على التخصيص وهي: جزءٌ من الجزيرة وحوض الفرات الأوسط والسهول الواقعة إلى الشرق من حلب وحماة وحمص وجبل العرب (جبل الدروز سابقاً) والبلقاء في أواسط الأردنّ.

وهناك أمران حريان بأن يُشار إليهما في مطلع هذا الحديث. الأول هو تحديد هاتين المنطقتين أو الشريحتين والثاني رسم الخط الفاصل بين ما سُمِّي

الصحراء وما اعتُبر الأرض المزدَرَعة حوالي سنة ١٨٠٠.

والمنطقتان المقصودتان في هذه الدراسة هما «البادية» والمنطقة الانتقالية. والأولى هي التي يسقط فيها من الأمطار دون ٢٢٠ ملمتر، والثانية (الانتقالية) يسقُطُ فيها من الأمطار بين ٢٠٠ و٣٥٠ ملم. والمنطقة الانتقالية لا يمكن وصفها بأنها غنيةٌ في موارد المياه. وحيث يقترب المطر المتساقط من النهاية العليا (أي ٣٥٠ ملمتراً) فإنّ القمح والشعير هما النتاجان الرئيسيان. وعندما يقلّ المطر، تسود زراعة الشعير. والمهم هو أنه كلما نقصت قُدرة الأرض على الإنتاج الزراعي، يزداد اعتماد السكان على الخراف. أما إذا اتّجهنا شرقاً، حيث الأمطار تقلّ عن ٢٠٠ ملم، وقد لا تتجاوز المئة من الملمترات، فإنّ الأحوال الصحراوية هي التي تسود حينئذٍ.

أمّا المنطقة الانتقالية فقد كانت دوماً موضع نزاع بين الصحراء والأرض المزدَرَعة، أي بين سكان الأولى والثانية. ولم يكن هذا يخص القرن الثامن عشر أو القرن التاسع عشر، بل إنّ هذه الأوضاع كانت تتوالى على المنطقة الانتقالية، التي لم يكن عرضها واحداً في أيِّ زمنٍ من الأزمان. فنحن نعرف، على سبيل المثال، أنه في القرن السابع الميلادي، أي أيام الفتوح العربية لبلاد الشام، كان ثمة تفجر سكاني في الأردن، وكان الإنتاج الزراعي على أشدّه.

والأمر الثاني الذي يجب أن نحدّده الآن هو الخطّ الفاصل بين الصحراء والمناطق ذات الإنتاج الحيواني والزراعي. هذا الخط يهمنا أن نعرف اتجاهه حوالي سنة ١٨٠٠م.

وقد بذل نورمان لويس جهداً في سبيل رسمه. لكنه يذكرنا بأن رحالي تلك الفترة، وهم الذين يعطوننا الكثير من المعلومات، كان تعبير «الصحراء» عندهم يقصد به «المناطق غير المأهولة»، بقطع النظر عن إمكاناتها الطبيعية. ومن ثم فإنّ كلمة «الصحراء» أصبح لها مدلول «شبه طبيعي واجتماعي وديموغرافي».

والخط الفاصل، عندما نعمد إلى تعيينه، على الأساس الذي اعتمده نورمان لويس هو الخط الذي يعيّن المناطق المأهولة (إلى الغرب منه) والمناطق

المهجورة (إلى الشرق منه). ونحن إذا سرنا مع المؤلّف وجدنا أنّ هذا الخط (الفاصل) يتجه على النحو التالي: يبدأ في نقطة تقع جنوبي تل أحمر وشمالي منبج ويتجه نحو عجمي (على مقربة من الباب) ثم إلى جبول (جنوب شرقي حلب) ثم إلى خربة قنسرين وتل طوقان ومعرة النعمان وخان شيخون. ويتقوّسُ هذا الخط الفاصل شرقاً في المنطقة الواقعة إلى الشرق من حماة والرستن وزَيْدَل (شرقي حمص) ثم يمر بشَمْسِين ويتجه جنوباً إلى الشرق من دمشق، ثم يوازي درب الحج إلى الشرق منها. ويدور الخط بسهل حوران الذي هو جزء من الأرض المزدرعة. ويتجه نحو درعا والرمتا وجرش و(شرقي) الصلت (السلط). ويتبع خطًّا إلى البلقاء، تكونُ مادبا غربه، إلى منطقة البتراء.

القبائل التي سكنت المنطقة كانت عربية في الدرجة الأولى من حيث العدد والرقعة. وكانت قد توزعت بين قيسية ويمنية، بقطع النظر عن الدقة في النسب. والمهم أنّ هؤلاء العرب كانوا يعون أنهم قبائل «شريفة»، ولعل شرفها، في رأيها، كان يعود إلى كونها عربية. وكان هناك، في شمال سورية، الأكراد والتركمان. أما من حيث التأثر بالأحوال الجوية والجفاف السنوي القصير أو الطويل الأمد فقد كان موقف «البدوي» مهما كان عنصره واحداً. عندما يحل الجفاف كان لا بد من الانتقال إلى مكان يؤمِّن «العيش». وكان معنى هذا الانتقال إلى الغرب ـ إمّا من البادية إلى المنطقة الانتقالية، أو من المنطقتين كليهما إلى الأجزاء الزراعية حيث يمكن الحصول على الزاد. وهناك أمران حريّان بالنظر في هذا الانتقال (أو الهجرة إذا صحت التسمية) وهما): الأول أنّ البحث عن مكانٍ يصحُّ الانتقال إليه سعياً وراء شيءٍ من الماء أو الكلأ لم يكن يَتمُّ عشوائياً. إذ إنّ القبائل المختلفة كان لكلٍّ منها، أو لمجموعةٍ منها، «ديرة» (أو حرم) يمكنها أن تنتقل ضمنه للحصول على حاجتها من الماء أو الغذاء. أمّا الأمر الثاني فهو أنّ الانتقال، أو الهجرة، عندما تكون الأعداد كبيرة، تؤدي إلى تدمير، ومثالنا على النوع الأخير الفرعان الذين لما انتقلوا مهاجرين (قبل سنة ١٨٠٠) إلى الشمال دمّروا قرى كثيرة. وفي سنة ١٨١١ تحركت «عنَزَة»، وكأنها أعلنت الحرب على السكان القارّين، فكانت النتيجة أن دُمِّرت أربعون قرية. كما أن قبيلة الموالي تضرّرت من هذا الأمر.

وقد يكون السبب في قلقلة الأوضاع في المناطق البدوية شيئاً بعيداً عن المطر والجفاف. فإن قيام الدولة السعودية الأولى وحملات إبراهيم باشا ضدها أدت إلى تبديل في التمركز البدوي. فشَمَّر عبرت الفرات إلى شمال الجزيرة الفراتية، وعَمَرات اتجهت نحو العراق. وسيطرت قبيلة وُلْد علي (من عنَزَة) على تجارة دمشق وقافلة الحاج الشامي. وجاء الروَّلَة بعد ذلك يزاحمون قبائل عنزة، ومع أن الروَّلَة هزموا في حملتهم شمالاً فإنهم دمروا خمساً وثلاثين قرية قبل أن ينسحبوا من المنطقة. ومثل هذا من الأحداث كثير.

والذي يمكن أن يتوصّل إليه الباحث، وهذا ما توصل إليه نورمان لويس، هو أن حالة الفلاحين كانت تعسة، وأن القرى كانت خاليةً من السكان، ومن هنا كان يُشار إليها بكلمة خِرْبَة في الخرط التي رسمت، وأن الأرض لم تكن تُسْتَغلّ. وقد ترك الفلاحون قراهم وأراضيهم واتجهوا غرباً (في الغالب من الأحوال) إلى المدن أو إلى القلاع الحصينة مثل السلط والكرك في الأردن، ومثل المواقع المنيعة، نسبياً، مثل النَبْك والقريتين في أواسط سورية. وكان لبنان ييسر الملجأ المناسب لفئات من السكان.

أما لماذا هجر الفلاحون قراهم فالسبب يعود أصلاً إلى انعدام الأمن. إذ لم تكن هناك سلطة قادرة على حماية الناس ونشر الأمن وفرض السلطة؛ فتعرض السكان لغلاظة الجند ومطاليبهم ونهبهم الناس وأشياءهم ونهبت القرى على أيدي الأكراد والتركمان والبدو.

وحري بنا أن نتذكر دوماً «الخط الفاصل» الذي يمكن رسمه، بناء على الأخبار والملاحظات التي زودنا بها الرحالة والدارسون، لتحديد المناطق «المأهولة» عن المناطق المهملة (التي لم تكن كلها سهوبية تامة أو صحراوية بالمعنى الطبيعي) التي كانت تبدو وكأنها غير صالحة للاستغلال.

وينتقل المؤلف، بعد أن يرسم لنا هذه الصورة القاتمة ليتحدث عن التنقلات إلى «المنطقة الانتقالية» والتي انتهت باستقرار أعداد كبيرة من الناس فيها، وحتى في بعض جهات من «البادية» والأسباب التي تأثرت بها كل من المناطق التي عالجها في هذه التطورات.

وقبل أن ننتقل إلى عرض ما قاله المؤلف عن كل من هذه المناطق، نود أن نؤكد وجهة نظره في أن العامل الأول لعودة الحياة إلى الأماكن التي فقدتها أو كادت، هو فرض سلطة الدولة على المناطق «المهجورة»، ومن ثم اطمئنان الناس إلى السكن والعيش فيها؛ وتلا ذلك قيام المشروعات المختلفة التي تعين السكان وأهمها توصيل الماء في ترع وأقنية، وبناء المنازل والعودة إلى المراكز التجارية لتبادل السلع.

هذا فيما يتعلق بالاستقرار بالذات. ولكن من أين جاء أولئك الذين استقروا في المنطقة الانتقالية ـ في سورية والأردن؟ ولنجب مؤقتاً، ملخصين آراء نورمان لويس ـ على أمل أن نقدم للقراء تفاصيل أوسع وأكثر تنوعاً لتوضيح ما نوجزه الآن.

والإجابة المؤقتة تتلخص في المسائل التالية:

أولاً: إن فئات من السكان جاءت من **الغرب**، في لبنان وسورية، مهاجرةً نحو الشرق بسبب الاضطهاد والمضايقة، كالإسماعيليين الذين تركوا الجبال واتجهوا إلى سلمية (منطقة حماة).

ثانياً: كانت ثمة جماعة من الدروز انتقلوا من لبنان وفلسطين إلى جبل الدروز لتأمين عيش يتفق مع تقاليدهم. وكانت هناك فئة من البدو لجأت إلى حياة الاستقرار (النسبي). ومع أنها لم تنتقل تماماً من الرعي إلى الزرع فقد أصبحت تقيم في حرم معروف في إقليمه وتستغل الأرض، واحتفظت بالرعي وتربية الماشية ـ أبقاراً وأغناماً ـ إلى جانب الزراعة.

فضلاً عن ذلك فقد كانت هناك جماعات حُملت إلى بلاد الشام من الخارج مثل الشراكسة والشيشان والبشانقة الذين حملهم تمسكهم بالإسلام على ترك بلادهم، إذ وقعت تحت نفوذ الدول الأوروبية ـ روسيا وبلغاريا وقَبِلَهم عبدالحميد (الثاني) في بلاد الشام لتقوية مركزه.

يعالج المؤلف في أول الكتاب (ص ٢٥ ـ ٥٧) منطقتين هما وادي الفرات وولاية حلب. ونقطة الانطلاق لهذا الجزء من سورية زمنياً هي سنة ١٨٣١، وهي

السنة التي كان إبراهيم باشا، ابن محمد علي باشا المصري، قد احتل بلاد الشام. فبعد سيطرة إبراهيم باشا على البلاد أخذ يبسط نفوذه على الجهات الريفية. فأرسل سنة ١٨٣٥ فرقاً من جيشه بمحاذاة نهر الفرات لاحتلال دير الزور، وأقام كذلك حامية في تدمر. وشجع البدو على الاستقرار في الأراضي الصالحة للرعي أو الزراعة. وقد نقل نورمان لويس أنه نتيجة لنشر الأمن على يد جيش إبراهيم باشا رُدّت الروح إلى عدد من القرى، كما أنشئت قرى جديدة، بحيث إن المنطقة أصبح فيها مئتان وأربعون قرية، نشط أهلها في استغلال الأراضي.

إلا أن إبراهيم باشا اضطر إلى الانسحاب من البلاد سنة ١٨٤٠، فترتب على ذلك تأخر في المشروعات المختلفة. لكن ولاة حلب ودمشق النشيطين الذين تولوا الحكم وقيادة الجيش بعد ١٨٤٠، وخاصة بين ١٨٤٥ و١٨٦٦، لم يريدوا أن يفوتوا الفرصة. لذلك قامت حملات نحو الفرات (١٨٤٥ - ١٨٤٦) ثُم في سنة ١٨٦٦. ووضعت نتيجة الحملة الأولى حامية في دير الزور، لكن نتيجة الحملات الثانية كانت إقامة مركز إداري منظم في دير الزور (١٨٦٨) كان حاكمه يشرف على المنطقة. والمعروف أن المناطق التابعة لولاية حلب لم تشهد حركات قبلية قتالية بعد ١٨٨٠. وكانت النتيجة الطبيعية لانتشار الأمن في وادي الفرات وأرجاء ولاية حلب أن أخذ البدو يستقرون ويقومون بالأعمال الزراعية فضلاً عن الاستمرار في الرعي.

وهنا تؤثر عوامل جديدة في تنشيط الزراعة. فقد كان ثمة طلب على الحبوب المختلفة الأنواع التي تنتج في منطقة حلب، بحيث إن المنطقة التي صدّرت، عن طريق موانىء شمال سورية، ما قيمته ١٥٤,٠٠٠ جنيه استرليني سنة ١٨٤٩، صدرت ما قيمته ٤١٠,٠٠٠ جنيه استرليني سنة ١٨٥٦.

فضلاً عن ذلك فقد كان ثمة طلب على القطن الذي كان يزرع في تلك الجهات. فقد صدّرت ولاية حلب (١٨٦٢) ألف بالة من القطن بلغت قيمتها ٨,٥٠٠ جنيه استرليني، لكنها صدرت في السنة الثانية عشرة أضعاف هذه الكمية، وكان ثمنها ١٠٣,٠٠٠ جنيه استرليني. على أن الكمية ارتفعت (١٨٦٤) إلى ٢٢,٠٠٠ بالة كان ثمنها نحو ١٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

وكان الصوف مادة ثانوية للتصدير بسبب ازدياد عدد الأغنام.

وكان الشيء الذي يزعج التجار عجز الموانىء الشمالية عن الاستجابة للحاجة، إذ كانت الاسكندرونة ميناء حلب الرئيسي إن لم يكن الوحيد؛ كما أن الطرق لم تكن تشجع على استعمال الكارّات أو العربات. ومن ثم فقد كان الحيوان هو وسيلة النقل الأولى.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن حربين، حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) والحرب الأهلية الأميركية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥)، كان لها أثر كبير في تنشيط التجارة في الحبوب والقطن. وقد استجاب الفلاحون والملاكون والتجار للتحدي والحاجة، فقاموا بالعمل كل في دائرة نفوذه. وقد ظلت الحاجة إلى الحبوب كبيرة، لكن انتهاء الحرب الأهلية الأميركية أعاق تصدير القطن إلى الولايات المتحدة، بحيث انخفضت المساحات المزروعة قطناً، وأصبح تصريف الحبوب محلياً بسبب ازدياد عدد السكان.

وإذا نحن نظرنا إلى حوض الفرات وولاية حلب في مطلع القرن العشرين، وجدنا أن الطريق الواصل بين بغداد وحلب والذي كان يجاري الضفة الغربية من نهر الفرات اعتبر طريقاً رسمياً للامبراطورية. وكان التجار المحليون والأقليميون ينتقلون عليه بكثير من النشاط والحيوية. وقد ازدهرت دير الزور بسبب ذلك، وقدر عدد سكانها بخمسة آلاف وستمئة نسمة سنة ١٩١٢. وكانت الحامية فيها، جنوداً ودركيين، ٥٢٠ شخصاً. وكان أن نمت الرقة وتطورت أيضاً، فكانت تحتوي على مركز للحامية وجامع وبيوت لسكن الموظفين. وكان فيها نحو مئتي منزل سنة ١٨٩٨. ولما أضيف جماعة من الشركس إلى سكانها (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦) وصل عدد الأسر فيها إلى ٣٠٠ عائلة.

وكانت منطقة الفرات تنتج الشعير والقمح والذرة والأرز والخضار وبعض القطن. وكان رجال القبائل هم الذين يقومون بأعمال الزراعة. لكن مع ذلك لم يكن الأمن مستتباً تماماً، فكان على السكان الفلاحين أن يدفعوا «الخوة»، كما كان يتوجب عليهم أن يدفعوا الضرائب الحكومية.

والمنطقة الواقعة إلى الشرق والجنوب الشرقي من حلب كانت، حوالي سنة ١٨٩٠، مستغلة استغلالاً لا بأس به. ومن الأمور التي استمرت بعد ذلك هو بيع الحكومة الأرض إلى من يستطيع شراءها من الأهلين. وفي سنة ١٩٠٣ كانت الأراضي الواقعة بين حلب ومعرة (النعمان) تتمتع بازدهار باد للعيان. وقد استغرب بعض الرحالين (سنة ١٩٠٩) كثرة القرى في منطقة منبج (إلى الشمال الشرقي من حلب).

ومما يجدر ذكره هو أن أراضي واسعة لم تكن قد استغلت بعد، وذلك بسبب نقص في الأيدي العاملة. فكانت هذه الأراضي تترك لرعي الأغنام، التي كانت أعداد كبيرة منها تخص البدو الذين كانوا يقصدون القرى صيفاً، كما كان الفلاحون يملكون أعداداً كبيرة منها. والمعروف أن هذه الأغنام كانت ملكاً للزراعين لا لأصحاب الأرض. لذلك فإنها كانت عوناً لهم إذ كانوا يفيدون من لحومها وحليبها، كما كانوا يبيعون جلودها وصوفها.

تبدو هذه الهجرة غريبة في بابها، إذ انتقلت جماعة من الغرب إلى الشرق في سورية، والمألوف، في بلاد الشام أن تكون الهجرة من الشرق إلى الغرب. ومن هنا يصبح التساؤل أكثر أهمية ويبدو الجواب أحرى بالعناية. والجماعات التي هاجرت من الغرب إلى الشرق هم الاسماعيليون، الذين انتقلوا من معاقلهم الجبلية في المرتفعات السورية المصاقبة للساحل السوري في جبال النصيرية إلى منطقة تقع شرقي حماة. كان الاسماعيليون يقيمون، منذ قرون طويلة في مكان يسمى قلاع الدعوة وأهمها مدن (أو قرى كبيرة) مصياف والخوابي والكهف وقدموس وسواها، وكان الأمراء هناك، وهم من العنصر نفسه أصلاً ويتبعون العقيدة ذاتها، يجمعون الجعالات من السكان، ويعنون بهم. وكان ثمة منافسة شديدة بين فئتين من الاسماعيليين المعروفين باسم الحجّاويّة والسويدانية.

وقد أصاب الاسماعيليين عدد من النكبات في القرن التاسع عشر هي التي أدت في النهاية إلى إضعاف مركزهم وتشتّت بيوتهم. فقد هاجمهم العلويون سنة ١٨٠٨ فاحتلوا مصياف وقلعتها وقتلوا من سكانها عدداً كبيراً. وقد هرب الباقون

ولم يعودوا إلى ديارهم إلا بعد أن أخرج والي دمشق (كُنج يوسف باشا) العلويين (١٨١٠) من مصياف.

وفي سنة ١٨١٠ قاد مصطفى آغا بربر، حاكم طرابلس، حملة على المناطق الجبلية بحجة جمع ضرائب متأخرة، وكان بربر هذا شديداً بطاشاً فصب نقمته على الكهف فنهبها وشنق أميرها وسبعة عشر رجلاً من جماعته. وهرب من تبقى من سكان الكهف إلى الخوابي وقدموس، وهي التي تقبلت العدد الأكبر. ومع أن البعض عاد إلى قرى اسماعيلية أخرى، فإن الكهف ظلّت خاوية على عروشها.

ولما كان إبراهيم باشا يحتل المنطقة باسم والي مصر، قامت حركات عصيان وثورات في وجهه. فأراد إخضاع الثوار وتجريدهم من السلاح وفرض الضرائب والخدمة في الجندية عليهم، فجرّد من أجل ذلك حملة على المنطقة الجبلية الممتدة بين السهل الساحلي ومنطقة حماة وحمص. وقد نال الإسماعيليون حصتهم من الضرر في المال والعيال. ونصّب إبراهيم باشا حاكماً غير إسماعيلي على قدموس.

هذه الأحداث كانت كافية لتقض مضاجع الإسماعيليين. لكن أمرين آخرين كانا يزيدان في مضايقتهم. الأول أن الموارد الزراعية لم تكن تكفيهم لأن الأرض الجبلية الصالحة للانتاج الزراعي كانت محدودةً من الجهة الواحدة وفقيرة في تربتها من الجهة الأخرى. أما الأمر الآخر فهو أن المنطقة لم تعرف الأمن والاطمئنان. ومع أن هذين الأمرين لم يكونا جديدين على الناس، فإن أثرهما ازداد في القرن التاسع عشر أولاً بسبب تزايد السكان وثانياً بسبب القسوة التي كان الحكام والجند يستعملانها في المنطقة.

هذه الظروف تجمعت بحيث حملت السكان الاسماعيليين على التفكير جدياً بالهجرة إلى منطقة أخصب تربة وأوسع مدى في الزراعة وآمن. وكان أن حدثت خصومة شديدة (١٨٤٣) بين حاكم قدموس وأميرين من الاسماعيليين، وكان من نتيجتها أن قُتل الحاكم وأحد الأميرين. وبعد سنوات عفي عن الأمير الثاني، على أن ينتقل بجماعته ويسكنوا شرقي نهر العاصي، وعلى أن لا يعودوا إلى المنطقة الأصلية. وقد تمّ ذلك بموجب فرمان سلطاني وُجِّه سنة ١٨٤٩ (١٢٦٥) إلى والي

دمشق كي يسمح بموجبه للأمير إسماعيل وجماعته أن يستقروا في أرض تقع بين العاصي والبادية (أي شرقي حمادة) على أن يسمح له بتجنيد أربعين رجلاً للدفاع عن المستوطنة الجديدة. ويُشير الفرمان إلى أن إنشاء مثل هذه المستوطنة يتفق ورغبة السلطان الذي كان يريد أن يعمر السكان هذه المنطقة الانتقالية (أي شرقي البادية). ورغبةً في تشجيع هؤلاء القوم على الاستيطان فقد أُعْفوا من الضرائب والخدمة العسكرية.

وهذه الاغراءات ـ الأرض المجانية والامتيازات والاعفاءات ـ كانت تمنح لمن يرغب في الاستقرار هناك. ومن هنا جاءت فئة الأمير إسماعيل بالذات إلى سلمية، وهي واحدة من القرى المهجورة (مع أنها كانت مركزاً مهماً للاسماعيلية في القرن الثالث/ التاسع). ومع أن إسماعيل كان يريد أن يسمي المكان المجيدية تكريماً للسلطان عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) الذي أصدر الفرمان المذكور آنفاً، ومنح الجماعة الأرض والامتيازات. لكن الاسم الأصلي هو الذي غلب في النهاية. وقد نقل الأمير إسماعيل معه قرابة مئة شخص من الخوابي وقدموس. وقد اختار القادمون السكنى داخل مبنى واسع خَرِبَ لكنه كان محصناً. أما الأراضي المحيطة بسلمية فقد كانت خصبة ويسقط فيها من المطر ما يزيد قليلاً عن ٣٠٠ ملم، ومن ثم فقد كانت صالحةً لزراعة القمح. فضلاً عن ذلك فقد نظفت الينابيع والقنوات بحيث أصبح الري ممكناً، وأمكن إنتاج الخضار والفواكه.

وقد أعطي لكل من المستوطنين الأوائل من الأرض ما كان يحتاج. ومع ذلك فقد كان نموا المستوطنة بطيئاً. ذلك لأن سلمية كانت معزولة وكانت تتوسط منطقة بدوية، وكانت أقرب القرى ومراكز الجند التركي إليها تقع في أطراف حماة على بعد ثلاثين كيلومتراً منها غرباً. وكان من الطبيعي أن تغري غلاتها وأغنامها البدو المحيطين بها والذين كانوا يعدّون خمساً أو ستاً من القبائل. وقد كان بعض الفلاحين ينتقلون عشرة كيلومترات من منازلهم في سلمية إلى أراضيهم لفلاحتها وزرعها.

وقد انتقل اسماعيليون آخرون فيما بعد إلى المنطقة، وترتب على ذلك قيام قرى على مقربة من سلمية. ومع أن بعض أصحاب الأملاك من حمص وحماة

ابتاعوا أراضي هنا، فقد ظلت ملكية أكثر الأراضي بيد الاسماعيليين، وكان كبار الملاكين بينهم هم الأمراء وأبناؤهم وأحفادهم.

وقد تمكن الاسماعيليون من الدفاع عن أنفسهم وأرضهم وأغنامهم وغلاتهم أمام البدو، فاكتسبوا احترامهم. وقد نقل عن الرحالين أن سلمية تستطيع أن تقدم، عند الحاجة، مئة فارس وثلاثمئة بارودي للدفاع عن نفسها.

وفي سنة ١٨٧٨ جاء الشركس إلى المنطقة، وأنشأوا ثلاث قرى إلى الشمال من سلمية، ثم جاء آخرون بعد بضع سنوات وأقاموا قريةً رابعة. وقد أصبحت العلاقات بين الجماعتين ودية للغاية.

وقد تعرضت الجماعة في سلمية والجوار لما تعرضت له كل مستوطنة في تلك المنطقة وغيرها من وقوع الفلاحين أسرى الديون التي يقدمها أثرياء المدن من طرابلس وحمص وحماة للفلاحين ويتقاضون عليها فوائد فاحشة. فضلاً عن ذلك فإن كبار الملاكين من الاسماعيليين أنفسهم استولوا على كثير من الأرضين شراءً أو نهباً.

وقد جاء سلمية ما يقرب من ألف شخص من جبال النصيرية سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١، وذلك بعد حوادث دامية وقعت في المنطقة الجبلية، وأصاب الاسماعيليين النصيب الأكبر منها. وقد ساعد هذا على تطور سلمية، التي أصبحت تضم سنة ١٩٤٠ ما يزيد عن ١٦,٠٠٠ نسمة من الاسماعيليين.

وحري بالذكر أن العلويين، وهم منافسو الاسماعيليين في الجبل النصيري، رحلوا أيضاً شرقاً، إلى جهات حمص وحماة. ذلك بأن العوامل التي حملت منافسيهم على الهجرة ـ أي ضيق الأرض وفقرها النسبي وانعدام الأمن ـ حملتهم هم أيضاً على ذلك. إلا أن العلويين هاجروا إلى المدن أيضاً، شرقاً وساحلاً. فقد بلغ عددهم في اللاذقية وحدها ما يزيد عن ٧٠,٠٠٠ نسمة (لم يكن، بحسب القيود الرسمية، ثمة أي علويين في تلك المدينة سنة ١٩٣٠).

وهناك جماعة أخرى هاجرت أيضاً من الغرب إلى الشرق، وهم الدروز الذين انتقلوا من مواطنهم في أواسط لبنان ووادي التيم وشرق جبل الشيخ

والجليل والكرمل (بفلسطين) وجبل العلا (في ولاية حلب) إلى جبل الدروز (جبل العرب حالياً). والحديث عن هذه الهجرات يلقي ضوءًا على أحداث المنطقة من حيث علاقتها بالتطور الديمغرافي للبلاد أو لجزءٍ منها على الأقل.

فلو تتبعنا انتشار الجماعات الدرزية في بلاد الشام في أوائل القرن التاسع عشر لوجدناها كما يلي: في أواسط لبنان نحو مئتي قرية يقطنها ٤٠,٠٠٠ نسمة، ونحو ثلاثين قرية كانت تقوم في وادي التيم، كما كان سفح جبل الشيخ الشرقي يحتضن عدداً من القرى. ودروز لبنان كانوا الركيزة الأساسية للجماعة. أما خارج لبنان، ففضلاً عن سفح جبل الشيخ الشرقي، كان هناك ١٦ قرية في جبل الكرمل ومثلها في الجليل. وكان ثمة قرى صغيرة في جبل العلا وجبل بريشا (في ولاية حلب). والجماعات التي كانت في فلسطين كان وضعها صعباً فدروز الجليل كانوا موزعين بأعداد صغيرة على عدد من القرى كبير، ومثل ذلك يقال عن دروز الكرمل. وكان الوضع أصعب بالنسبة لدروز حلب. هذه الجماعات الصغيرة كانت تتلقى الضربات على شكل أقوى من الجماعات اللبنانية.

وجبل الدروز (جبل العرب)، الذي أصبح تدريجاً معقلاً مهماً لبني معروف، هو هضبة تقع بين سهل حوران غرباً والبادية شرقاً. ومع أن ذلك لا يبدو للمتنقل فيه فإن قممه تصل إلى ١٧٠٠ متر، ويسقط عليه من المطر نحو ٣٥٠ ملم سنوياً، وهي كمية ضئيلة. أما سهل حوران الواقع غربي الجبل فأرضه خصبة إذا قوبلت بأرض الجبل. وتقع اللجاة إلى الشمال الغربي من جبل حوران وإلى الشمال من سهل حوران. وهي منطقة وعرةٌ صعبة المسالك تحتضن مرتفعاتها أودية وسهولاً صغيرة الرقعة، لكنها تصلح لبعض الزراعة وللرعي. واللجاة تحمل اسمها معها إذ كان يلجأ إليها العصاة والمجرمون والثائرون لأن قوى الدولة العثمانية لم تكن تستطيع الولوج إليها. فهي اللجاة أي اللجأة أي الملجأ.

وإذا نحن أخذنا بما جاء في أقوال الرحالة الذين مروا بجبل حوران وحتى سهله أمكننا القول بأنه كان فيها عشرات من البلدان والقرى وحتى المدن التي أهملت منذ القرنين السابع والثامن، ومع ذلك فلم تكن خرائب بل كانت أجساماً تنتظر الحياة لتُبْعثَ من جديد!

وقد جاءتها الحياة وبعثت من جديد وأنشئت إلى جانبها قرى جديدة إلا أنه يجب أن نعود فنقول إن الجهة الغربية من جبل حوران كانت مأهولة نسبياً وقد كان فيها دروز ومسلمون ومسيحيون. أما البدو وأهم قبائلهم بنو صخر ووُلْد علي والرولة فقد كانوا يغيرون على المنطقة إذا آنسوا مكسباً، كما كانوا يقودون قطعانهم للرعي إذا جف الكلأ في ديارهم.

أما الدروز، جنوب لبنان خاصة، فقد كانت بينهم وبين جبل حوران طريق مفتوح. ويبدو أن الدروز عرفوا هذا الطريق في القرن الرابع عشر لما هاجمهم المماليك في عقر دارهم فخرجوا من قراهم. ويبدو أنه في القرن السابع عشر هاجرت أسرة درزية هي أسرة حمدان وأتباعها إلى الجبل وأعطيت قرية نجران (١٦٨٥) فاستقرت فيها. ونجران تقع في السفح الغربي لجبل حوران. ومن هنا كان الدروز في وادي التيم وجبل لبنان والجليل والكرمل قد عرفوا، بل ولعلهم ألفوا، السير على طريق جبل حوران. وكان بعضهم يستقر هناك فيما كان البعض الآخر يعود إلى لبنان عند زوال الغمة.

وحري بنا أن نذكر أن أحداثاً كثيرة مرت بلبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان لها أثر في خروج الناس من أماكن وجودهم إلى حوران. منها معركة عين دارة (سنة ١٧١١) التي انكسر فيها اليمنيون أمام القيسيين خصومهم فهاجروا إلى الجبل الجديد. ومع أن الهجرة استمرت بعد ذلك فقد ظلت الجماعة هناك صغيرة.

إلا أن تلاحق الأحداث في لبنان كان يشجّع استمرار الهجرة. ومن ذلك سيطرة بشير الشهابي وخصومته الشديدة للدروز مما حملهم على الذهاب إلى الجبل. وفي الوقت ذاته وصلت جماعة من دروز جبل العلا (حلب) هرباً من ظلم الجند واعتداءاتهم. ثم جاء حكم إبراهيم باشا وثورة جبل لبنان وفلسطين عليه وإصراره على تجنيد أبناء البلاد. فكان أن هاجر عدد كبير من الدروز. وتلا ذلك إدارة عمر باشا للبنان وظلمه السكان، فهاجر الدروز إلى حوران، وهاجر المسيحيون إلى المهاجر الأميركية (كما انتقل بعضهم إلى المدن، وخاصة بيروت التي كانت آخذة في النمو وكانت بحاجة إلى الأيدي العاملة ورجال التجارة وما إلى

ذلك). وجاءت حوادث ١٨٦٠ في لبنان لتؤدي إلى هجرات أخرى إلى مختلف الجهات. وبُعيد حوادث لبنان هذه انتقلت جماعة مؤلفة من ٧٠٠ أو ٨٠٠ أسرة من وادي التيم. وكان للهجرة نصيب كبير من لبنان (لجميع الفئات) بسبب الجوع والظلم والخشية من التجنيد وذلك أيام الحرب العالمية الأولى.

وجبل الدروز ليس بالمكان الذي يُطمع فيه، فأرضه الزراعية محدودة والمطرفيه لا يتجاوز ٣٥٠ ملم سنوياً، والبادية تحده من الشرق. لكن يبدو أنه فضلاً عن الأحداث التي ذكرنا فإن هناك العاملين الاقتصادي والاجتماعي اللذين كانا يشجعان على الهجرة أيضاً. فلبنان كان (ولا يزال) مكتظاً بالسكان، وقد بلغت الزراعة المكثفة حدها في الاستغلال وكان الزعماء اللبنانيون يتحكمون في أمور الناس، كما كان هؤلاء يقعون فريسة الديون الكبيرة التي كانت تكبل الفلاح اجتماعياً واقتصادياً. لذلك فضّل الكثيرون حياةً فيها الكفاف مع إبعاد شبح الخوف، على خير يناله الواحد بالبذل الكبير لكنه يدفع ثمنه من شخصه.

وحري بالذكر أن الدروز في الجبل (الجديد) استطاعوا بسبب ترابطهم وتنظيمهم وولائهم للمجتمع والتقاليد، أن يقيموا مجتمعاً فيه ثلاث ميزات الأولى أنه لم يكن يخشى هجوم البدو فقد وقف لهم أكثر من مرة، فاعتبروه وتركوه وشأنه. والثاني أنه لم يكن يخشى فرض سلطة الدولة. فلا عسكرها ينفعها أمام استعداد الجماعة هناك، ولا الإدارة العادية يعرفها سكان الجبل. ومن ثم جاءت الميزة الثالثة وهي أن المجتمع لم يكن يخشى فرض الجندية عليه. وكان الفلاح يدفع ما عليه للشيخ، ومع ذلك فقد كان هذا الذي يقبضه الشيخ أقل مما كان يدفعه الآخرون الذين وصلتهم سلطة الدولة.

وقد كان الاستيطان في الجبل على مراحل ثلاث كان بعضها يتزامن مع البعض الآخر أحياناً. فالمرحلة الأولى التي استمرت حتى سنة ١٨٦٠ شملت الجزء الشمالي الشرقي من جبل حوران. ثم جاء دور الجزء الجنوبي من الجبل والجزء الشرقي من اللجاة. وكانت المرحلة الثالثة استيطان الأجزاء الغربية من الجبل. وقد كان هناك في أول الأمر عدد من القرى يقطنها مسيحيون مع الدروز والأوّل أقدم، لكن مع الوقت أُخرج الأولون وصارت أكثر القرى درزية.

في الرسم البياني الذي وضعه نورمان لويس لتوضيح التطور في عدد السكان الدروز في جبلهم (ص ٩٤) يبدو أن التطور كان بطيئاً حتى سنة ١٩٠٠ تقريباً، ثم يأخذ في التسارع. ففي تلك السنة كان عدد القرى لا يتجاور العشرين إلا قليلاً، وعدد السكان يقرب من خمسة وعشرين ألفاً. أما في سنة ١٩٨٠ (بناءً على إحصاء تلك السنة) فقد تجاوزت القرى ١٤٠ عدداً، وكان عدد السكان ١١٤,١٩٩ نسمة.

الهجرات التي تحدثنا عنها حتى الآن هي داخلية. فاستقرار الجماعات في حوض الفرات وفي ولاية حلب وإلى الشرق من حماة وحمص وانتقال الدروز إلى حوران هي هجرات داخلية، انتقل فيها القوم من جزء من بلاد الشام إلى جزء آخر. لكن الآن نجاري المؤلف (نورمان لويس) في تتبع عملية نقل جماعات من الخارج لتستقر في بلاد الشام. هؤلاء هم الشركس والشيشان الذين حملوا رسمياً إلى بلاد الشام في الثلث الأخير من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي.

ذلك بأن روسيا أخضعت القفقاس نهائياً (١٨٦٤) بعد حملات عسكرية متعددة ومعارك ضارية. واتخذت عندها سياسة التخلص من هؤلاء المحاربين الأشداء. ولما كان هؤلاء مسلمين فقد أرادت روسيا أن تلقي بهم في أحضان الدولة العثمانية، ما داموا هم أيضاً يرغبون في ذلك، فحملتهم على النزوح إلى سواحل البحر الأسود الشمالية حيث كانوا يأملون بنقلهم إلى تركيا. وقد نقل بالفعل عددٌ كبير، يقدر بمئات الألوف، إلى تركيا إما بحراً عبر البحر الأسود أو برًّا حول شواطئه. ولا شك في أن عدداً كبيراً، قد يبلغ نصف الجماعة، قضي عليه في الطريق بسبب البرد والتعب والضيق وضنك العيش والجوع.

أما من حيث المبدأ فقد رحبت الحكومة العثمانية بالقادمين على أساس أنهم سيعمرون البلاد التي ينزلونها وسيزودون الجيش بجنود ذوي زنود قوية. وأقامت الدولة مفوضية للمهاجرين كي تعنى بأمور هؤلاء القادمين. لكن التنظيم كان ضعيفاً وكان سيل المهاجرين يتدفق باستمرار وبأعداد كبيرة، لذلك فقد الكثيرون حياتهم قبل أن يؤمن لهم المسكن والموطن في تركيا وبلغاريا.

إلا أن إقامة الشركس وغيرهم من اللاجئين لم تطل في الجزء الأوروبي من

أملاك الدولة العثمانية، ورُئي أن ينقلوا إلى الأجزاء الآسيوية من الدولة العثمانية. وهنا بدأت نقلة ثانية لم تكن بأيسر من الأولى لكنها انتهت هنا بالاستقرار. وفي سنة ١٨٧٨ تم نقل الشركس المقيمين في أوروبة.

حري بالذكر أن بعضاً من الشركس الذين نفوا أولاً هبطوا مرعش وزيتون وجوارها في ولاية حلب. ففي سنة ١٨٦١ جاءت مئة وأربعون أسرة إلى حلب. ثم جاء (في الستينات من القرن الماضي) إلى سورية خمسة آلاف من الشيشان، الذي وطنتهم الحكومة في رأس العين وحوض الخابور.

وفي السبعينات جاءت جماعة إلى شرقي حمص وإلى القنيطرة. أما في سنة ١٨٧٨ (وهي السنة التي أُجلي فيها الشركس عن المناطق العثمانية الأوروبية)، فقد وصلت الأعداد التالية بحراً إلى الموانىء المذكورة إلى جانبها: ٢,٢٠٠ (بيروت) ٢,٧٠٠ (عكا) ٢,٥٠٠ (طرابلس) ١,٣٠٠ (اللاذقية) ١,٣٠٠ (طرابلس). فإذا أضفنا أولئك الذين أنزلوا في موانىء أخرى والذين جاءوا حتى إلى الموانىء المذكورة فيما بعد، تبين لنا، من الاحصاءات الموجودة عند مؤلف الكتاب (نورمان لويس) الذي نتحدث عنه، أن نحو ٢٥,٠٠٠ دخلوا البلاد بحراً و ١٠,٠٠٠ وصلوها براً عن طريق ولاية حلب.

ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد. فإن الهجرة من القفقاس استمرت. فالحكومة الروسية كانت تشجع القوم على الهجرة، والحكومة العثمانية كانت على استعداد لتقبلهم، وقد اهتم السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) بالأمر شخصياً، وأصدر أوامره إلى جميع موظفي الدولة بوجوب مساعدتهم. والسلطان عبد الحميد كان بحاجة إلى مثل هؤلاء القوم الأشداء الذين كان يمكن أن يفاد منهم عسكرياً. ولما كان عبد الحميد هو المهندس الأول للجامعة الإسلامية فقد كان من الطبيعي أن يظهر الاهتمام بهؤلاء المهاجرين المسلمين ويسعى إلى توطينهم حيث يمكن الإفادة منهم. فضلاً عن ذلك فقد كانت عند عدد من هؤلاء المهاجرين الرغبة في أن يرحلوا إلى دار الإسلام تخلصاً من ظلم الروس وتهرباً من الخدمة العسكرية في الجيش الروسي الذي لا يمكن أن يكنّوا له أي ولاء.

واستمرار الهجرة كان معناه قدوم أعداد جديدة إلى بلاد الشام. ولنذكر أن

القادمين بأجمعهم (ولو أن البعض منهم حمل مالاً ومجوهرات) كانوا بحاجة ماسة إلى مأكل ومسكن وعمل، ولم يكن الموظفون العثمانيون يملكون المقدرة على مواجهة مثل هذه الأمور. ومن أطرف ما روي أن والي دمشق فرض ضريبة خاصة (سنة ١٨٧٨) لإطعام المهاجرين ومساعدتهم، قيمتها أربعة قروش عن كل ذكر مسجل في القيود الرسمية. ومع كل ذلك فإن الجوع والحاجة دفعتا بالبعض من المهاجرين إلى السطو على الحوانيت وغيرها للحصول على ما يتبلغون به. وحتى لما استقر البعض من هؤلاء المهاجرين في مناطق شامية مختلفة كانت أحوال الزراعة وطريقتها وفنونها غريبة عليهم فاحتاجوا إلى وقت كي يعتادوا عليها. وشر ما كان يواجهه المهاجرون الأمراض المستوطنة في بلاد الشام مثل الملاريا التي كانت تفتك بهم فتكاً ذريعاً. كما أن الجدري حصد عدداً كبيراً من الواصلين حديثاً منهم في دمشق إذ كانوا لا يزالون يقيمون في المساجد والمدارس (١٨٧٨).

ولكن الأمر استقر أخيراً. ووُطِّن الشركس والشيشان في بلاد الشام. وقد لقوا، في أول الأمر، مقاومة من البدو، إذ كانت مستوطناتهم قريبة من البدو (مثل منطقة عمان ومرتفعات الجولان)، ومن سكان المدن الذين أنكروا عليهم ما أعطوا من أرض (كانت في الغالب مهملة). لكن شجاعة الشركس وجرأتهم ومهارتهم القتالية أوقفت الأولين عن الهجوم عليهم، والحكومة العثمانية أوقفت الآخرين عند حدهم.

وقد بلغ عدد الشركس في سنة ١٩٠٦، إذ أصبح الاستقرار هو الغالب على وجودهم:

القنيطرة والجولان	١٩٤٩	عائلة
شرقي الأردن	٢٢٥٠	عائلة
جهات حمص	٦٧٠	عائلة
في ولاية بيروت (يدخل شمال فلسطين فيها)	٥٥٠	عائلة
المجموع	٣٤١٩	عائلة

فضلاً عن أفراد كانوا لا يزالون يبحثون عن مستقر وقد قُدِّر عددهم بنحو الألف.

وتظل أكبر منطقتين نزل فيهما الشركس منطقتا عمان ومرتفعات الجولان. ولا يجوز أن نغفل جرش بالذات فقد كانت فيها مستوطنة أثرت في البلدة والمنطقة. إن الشركس هم الذين نقلوا جرش من قرية لا تكاد تكون مسكونة إلى بلدة كبيرة غنية نشيطة.

بل إنه من المهم أن نذكر الآن أن مدينة عمان مدينة بنشوئها الأول، أو على الأصح عودتها إلى القيام بدور هام، إلى الشركس الذين استوطنوها منذ سنة ١٨٧٨. وقد دعا الدكتور عبد الكريم غرايبه، عميد كلية الآداب في الجامعة الأردنية، سنة ١٩٧٧، إلى الاحتفال بمرور قرن على عمان الحديثة (سنة ١٩٧٨) وكان يؤرخ ذلك باستيطان الشركس فيها.

أما فيما يتعلق بالشيشان فقد كانت أولى مستوطناتهم في الزرقاء (١٩٠٢). وقد انتقلت جماعة من الشركس من مستوطنات سابقة قريبة وبعيدة إلى الزرقاء في السنة نفسها. وكان هدفهم أن يعملوا في إنشاء سكة حديد الحجاز. ثم انضمت جماعات من العرب أكبر من ذلك بكثير إلى أهل الزرقاء، فنمت القرية الصغيرة وأصبحت بلدة. وقد أنشأ الشيشان مستوطنتي الرصافة (قرب الزرقاء) سنة ١٩٠٤ وصويليح (إلى الشمال من عمان) سنة ١٩٠٥. ثم أنشئت مستوطنة سخنة.

وقد كان للشركس والشيشان دور كبير في تطور الأردن الحديث.

أما في سورية فقد كانت أمور الشركس عادية، لكن بعد حرب ١٩٦٧، واحتلال الجولان، هاجر جميعهم تقريباً إلى دمشق.

ويمكن القول إجمالاً بأن أكثر الشركس الآن، سواء في سورية أو الأردن، هم من أهل المدن.

كان ينو صخر، وهم البدو الذي يسيطرون على الجزء الشرقي من البلقاء، في أواسط الأردن حالياً، رعاة إبل في أوائل القرن التاسع عشر، وكانت أسرهم تتجاوز الألف عدًّا. وكانوا ينتقلون في الصيف إلى جهات عجلون وإربد للرعي،

كما كانوا يتجهون شرقاً أو جنوباً في شرق إلى وادي السرحان. وقد يشتون في غور الأردن، شرقي النهر أو غربه.

إلا أنهم لم يكتفوا بتربية الإبل، بل كانت لهم موارد أخرى. وأهم هذه الحج. فالحاج الشامي كان يمر بأرضهم مرتين في العام ـ ذهاباً وإياباً. فكان شيوخ بني صخر ورجال القبائل فيهم يزودون قوافل الحاج بما يحتاجون إليه من إبل وأدلاء وقادة. وكانت الدولة تدفع لشيوخهم «الصرّة»، وهي مبلغ من المال معروف قدره، لحماية القوافل. فإذا لم تدفع الحكومة هاجم بنو صخر القافلة ونهبوها. وقد كانت هذه الأمور المتعلقة بالحج تدر عليهم الربح الوفير، بحيث عرف عن شيوخ هذه القبيلة أنهم ألفوا نوعاً من العيش المرفّه.

وكان لبني صخر مصدر آخر للإثراء هو «الخوّة» التي كانوا يحصلون عليها من الصلت (السلط) والكرك وغيرها. وهذه الخوّة كانت تدفع على أشكال مختلفة: نقداً أو قمحاً أو زيت زيتون أو قماشاً للخيام وما إلى ذلك. وكانت مدينة السلط (الصلت) سوقهم الرئيسية وكانوا يزودون تجارها والتجار القادمين إليها بحاجتهم من الإبل. وكان فقراء بني صخر يجمعون أعشاب الصحراء ويوقدونها ثم يجمعون رمادها (القَلَوِي) ويحملونه إلى تجار الصلت (السلط) الذين كانوا يبعثون به بدورهم إلى مصانع الصابون في نابلس.

ظل بنو صخر يعيشون على هذا المنوال حتى أواسط القرن الماضي، إلى حد أن رجال القبائل في المنطقة، منهم ومن بني عدوان، قالوا فيما بعد أنهم لم يكونوا يعرفون أن الأرض التي يعيشون فيها هي من بلاد السلطان، ولا إنهم أتباع له. ولعلهم كانوا صادقين. إلا أن هذا الوضع أخذ يتبدل اعتباراً من سنة ١٨٦٧ فقد قاد محمد رشيد باشا، والي دمشق، بصحبة القائد العام لجيش بلاد العرب، حملة (١٨٦٧) مجهزة بالجيش الكبير والعتاد على شمال شرقي الأردن، وخلال شهرين قضياهما هناك دمرا مخيم العدوان واحتلا مدينة السلط وأقاما فيها حامية وعيّنا عليها «قائمقام». وبعد سنتين هاجم العدوان وبنو صخر قرية الرمتا، في شمال شرقي الأردن، لأن سكانها لم يدفعا الخوّة للبدو، مخالفين بذلك تعليمات رشيد باشا الذي كان قد ألغاها. فما كان من رشيد باشا إلا أنه أرسل قوة ضدهم كان فيها فرقة من

الهجانة (أي الجنود الذين يستعملون الإبل) مسلحين بالبنادق القوية، وستمئة فارس و٨٠٠ من فرسان عنزة المشهورين ومئة وستون متطوع درزي. وقد سلم العدوان، لكن بني صخر نفروا واستجاروا بقبائل أخرى. فتبعهم رشيد واستولى على موارد الماء، فاضطروا إلى التسليم، وطلبوا الصلح، فحصلوا عليه لقاء دفع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ قرش، وهو مبلغ كبير بالنسبة لتلك الأيام.

ومع أن القبائل لم تتقبل الموقف الجديد بسهولة، فإنها لم تفعل شيئاً لمقاومة تثبيت الحكم التركي في المنطقة. فوضع الجنود الأتراك بشكل دائم في المنطقة، وأنشئت (كما رأينا) مستوطنات شركسية في جهات عمان (في عمان وفي خمسة مراكز أخرى). ووصلت المدن في تلك الجهات مع بقية أجزاء الامبراطورية بالتلغراف (١٩٠٢). ولما وصلت سكة الحديد الحجازية إلى تلك المنطقة أثناء إنشائها، تم للدولة نشر نفوذها هناك.

وحتى قبل بناء سكة حديد الحجاز كان وارد بني صخر من الحج قد تضاءل، لأن الكثيرين من الحجاج أصبحوا يفضلون السفر بحراً إلى الحجاز (بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩). وقد خفضت الدولة ما كانت تدفعه من إعانة للبدو. وقد جربت الدولة أن ترضي زعماء بني صخر فجعلت «فندي» شيخ مشايخ بني صخر، ورأى هو، كما رأى ابناه من بعده (توليا المشيخة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٩٠٧)، أن تكون العلاقة مع الدولة ودية، فذلك انفع للفريقين. وسجّلت بعض الأراضي باسم الشيوخ، وعين أحد ابني «فندي» فيما بعد مديراً لناحية جيزا (زيزياء).

والمهم في هذا كله هو أن بني صخر أخذوا أنفسهم بشيء من الاستقرار التدريجي، فاهتم شيوخهم بالأرض، وعمل أفراد القبيلة بالزراعة، ولما قلّ الاهتمام بالإبل وبيعها، صرفوا همهم إلى الأغنام. وانتقلت الخِرَب من أماكن مهجورة إلى أمكنة يقطنها الفلاحون الذين أخذوا يهتمون بزراعة العنب، تقليداً لأهل السلط، لأن العنب كان يجفف زبيباً ويشحن إلى لندن (عن طريق القدس). وقد أفاد شيوخ بني صخر من وجود الشركس إلى الشمال ومن قيام مادبا (من جديد) بعد أن أعطت الدولة بعض الأراضي هناك لمسيحيين من الجنوب

(برعاية بطريرك اللاتين بالقدس). وهكذا نشطت الأعمال الزراعية ـ في الجنوب والخضار والأشجار المثمرة.

وقد أقبل فلاحون من فلسطين، الذي ضاقت أرضهم بهم بسبب كثافة السكان، إلى البلقاء، للعمل في المنطقة. جاءوا ودرسوا الأمر أولاً (١٨٧٠ وما بعدها) ثم عادوا فنقلوا أسرهم وقادوا حيواناتهم وحملوا العدة اللازمة واستقروا، جماعات صغيرة، في الخرب، وعملوا في الأرض مقاسمة مع الشيوخ.

وإلى تلك الفترة ترجع عودة الحياة إلى أماكن كانت إلى تلك الأيام مهجورة خربة. ومن الطريف أن عدداً من الأماكن التي كانت كلمة «خربة» تسبق اسمها سقطت كلمة خربة منها مع الوقت، لأنها عمرت.

ومنذ إنشاء إمارة شرقي الأردن، ثم قيام المملكة، استتب الأمن في بقاع البلاد، وانصرف الناس إلى استغلال الأرض وتربية الأغنام وجز الصوف، الذي أصبح مصدراً مهماً للثروة. وتنوعت وسائل الانتاج الزراعي، كما تنوعت المحصولات والغلات.

ويتابع المؤلف تطور الاقتصاد في تلك المنطقة حتى السنوات الماضية، لكن الذي يهمنا نحن هو قضية الاستقرار البدوي والأسباب التي أدت إليه والعوامل التي ساعدت على ذلك.

هذا الذي تحدثنا عنه من استقرار البدو أو هجرة داخلية أو خارجية أدت إلى استقرار جماعات معينة في مناطق بالذات، شمل الشريحة أو المنطقة الانتقالية التي تقع إلى الغرب من البادية. هذه المنطقة الانتقالية التي سميت في وقت من الأوقات «صحراء» أو «جزءًا من الصحراء»، بسبب فراغ خِرَبها من السكان، ليست هي في الواقع صحراء بالمعنى التام للكلمة. لذلك لما استتبّ الأمن فيها، وألف الناس حياة الزراعة، رغبة أو قسراً، وتيسرت القوى العاملة اللازمة لاستغلالها، أينعت أرضها وآتت أكلها. والذين استقروا فيها، كما رأينا، كانوا إما بدواً من أهلها رأوا، بعد تدخل الدولة لفرض سلطتها، إنه من المفيد لهم أن يستوطنوا ويستقروا ويجاروا التطور الجديد. ولعلّ بني صخر (أو الصخور كما

يسمون) من أحسن الأمثلة على ذلك. أو أن الذين استقروا كانوا فلاحين انتقلوا من قرى مجاورة بسبب سيادة القانون والأمن في وادي الفرات وولاية حلب. وهناك الجماعات التي تركت مناطق لعلها أحب إلى النفس جمال منظر وحسن مخبر، وانتقلت إلى المناطق الانتقالية هرباً من ظلم أو غبن أو خشية من تجنيد وما إلى ذلك (مثل الاسماعيليين شرقي حماة وحمص والدروز في جبل الدروز ـ جبل العرب). وهناك الذين جاءوا من الخارج ـ الشركس والشيشان.

ومع أن الأسباب والعوامل والأحوال التي حملت هذه الجماعات على الاستقرار في المنطقة الانتقالية تختلف من جماعة إلى أخرى، فإن النتائج متشابهة. فهي تشمل إعادة الأرض إلى الانتاج الزراعي (أو وضعها تحت نير الفلاح من جديد) وتنويع المنتوج وقيام القرى والمدن وإنشاء الطرق وقيام الأسواق المهمة.

فالاستقرار والتوطن هما، ونتيجة، انتقال «من حياة متنقلة إلى حياة قروية ـ مدنية، ومن ثم السير على طريق التقدم. فالتقدم والحضارة هما في نهاية المطاف ابنا المدينة، ومن ثم مسيّرا السكان فيها».

أما الشريحة أو المنطقة الثانية التي بدأ نورمان لويس كتابه بوصفها (مع المنطقة الأخرى) فقد أصابها شيء من التغيير. ويمكن تلخيص هذا في الأمور التالية.

أولاً ـ لقد تقلصت البادية مساحةً عما كانت عليه حتى في منتصف القرن الماضي، فقد أصبحت المنطقة الانتقالية بأجمعها تقريباً تستغل بطريقة أو بأخرى، وحتى بعض البقاع في شمال البادية (والسهوب) وغربها، ضمت إلى الأجزاء المستغلَّة المجاورة لها. وقد انتزعت بعض أجزاء البادية لتستعمل معسكرات ومناطق للتدريب العسكري، كما ابتلعت المدن، الجديدة أو المتطورة عن بلدان صغيرة، أجزاء من البادية أو السهوب. ولا يمكن أن ننسى أن الطرق الدولية وأنابيب البترول والحدود الدولية تجتاز البادية، وقد يتطلب بعضها إقامة مراكز يسلكها الذين يعنون بالمحطات اللازمة لضخ البترول أو مراقبة الطرق.

ثانياً ـ زاد عدد السكان في ما كان من قبل قرية صغيرة، فأصبح مكاناً شبه

مدينة، فقد صار عدد سكان تدمر الآن نحو ٢٥,٠٠٠ نسمة؛ وهناك قرى صغيرة نشأت حول نبع وخاصة حيث تفتح الحكومة مدرسة.

ثالثاً ـ أصبح بالإمكان الوصول إلى معظم أنحاء البادية في سيارة عادية أو في شاحنة.

رابعاً ـ ولا تزال البادية (الذي تبقى منها) تفصح عن نفسها بمجرد الوصول إليها. لكن سكانها البدو قَلَّ عديدهم وقد أصبحت التنقلات الجماعية والتجمعات الكبيرة وقطعان الإبل والماشية الضخمة أموراً من الماضي. إلا أن القلة التي تسكن البادية لا تزال على سجيتها، ولو أنها تبدلت قليلاً.

خامساً ـ قبيلة عنزة لم تعد تطرأ على البادية بأعدادها الضخمة؛ فقد استقر أكثر أفرادها في المملكة العربية السعودية. ومع أن تنقلات الرولة استمرت إلى الخمسينات، فإن هذه بالذات قد تناقص عددها مؤخراً، وأخذ أفراد القبيلة يبحثون عن الرزق في المملكة السعودية وفي دول الخليج المختلفة. وقل، مع هذا البتدّل، عدد الإبل وقطعانها، إذ وجد الكثيرون أن العمل في الزراعة، إذا تيسرت الظروف، أنفع وأوفى بالغرض.

ومع أن البدو يتناقص عددهم في البادية، فإن الأغنام يتزايد عددها، وخاصة في الربيع. وأصبحت الأغنام مما يعتمد عليه للغذاء والجلود والصوف.

ومن الطريف أن بعض أبناء البادية الذين كانوا من أسر ترعى الأغنام أو تربي الإبل، أصبحوا ينتقلون الآن إلى ربوع الأردن ليعملوا رعاة هناك.